ولا يذهب عليك ان موضع هذه القضية لا يكون الزمان واجزائه
ولا يلزم ان يكون للزمان زمان وهو باطل ولنذكر ههنا فائدة جليلة
القدر نافعا للمتعلم ههنا فيما سيأتى وفى اكثر المقامات الميزانية والحكمية
فنقول ان الضرورة عند الحكماء على نحوين احدهما ذاتية اى لا يستند الى
الغير استنادا بالذات فهذا النحو ينقسم الى ثلثة اقسام القسم الاول ما لا
يستند اصلا لا الى وجود الذات ولا الى وجود الغير كالوجوب الذاتى فى
الواجب تعالى والامكان الذاتى فى الممكن فانهما ليس لهما علة اصلا والا يلزم
الانقلاب المستحيل والثانى ما يستند الى الذات ولم يستند الى الغير
اصلا ككونه تعالى عالما قادرا مريدا فالعلم والقدرة بالمعنى المصدرى مستند
الى ذاته تعالى دون غيره والا يلزم استكمال الواجب تعالى بالغير والثالث
ما يستند الى الغير استنادا بالتبع ككون الزمان متقدما ومتأخرا فانه
ما لم يوجد ذات الزمان من الجاعل لم يحصل له التقدم والتأخر فان المعدومات
لا يتصف بالاوصاف الثبوتية بالضرورة فانقلت التقدم والتأخر
عدم القرار فصل الزمان فكيف يستند الى الغير اذ لو استند يلزم المجعولية الذاتية
المستحيلة قلت كلا فان المستحيلة منهما ما يكون الاستناد فيهما الى الغير بالذات
واما بالتبع فلا ينكر وسيأتى تحقيقه منها عنقريب وهذه الاقسام الثلثة
الاول من الضرورة فى تعريف الضرورية ثم هذه الضرورة المطلقة على نحوين
الاول هو المقارن للازل والثانى غير مقارن والثانى ظاهر نحو قولنا زيد حيوان
بالضرورة فان زيدا لم يكن ازليا والاول ينقسم الى ثلثة اقسام الاول منها
ما يكون الضرورة فى الزمان الغير المتناهى فى الازل بل الابد نحو قولنا كل فلك
بالضرورة ازلا وابدا او بحسب الزمان كما يقال ان الزمان متقدم ومتأخر

بحسب

بحسب الاجزاء ازلا وابدا وليس هذا فى الزمان ولا يلزم ان يكون
للزمان زمان وهذا وان كان قسمين ولكن لكمال المشاكلة والمشابهة عدهما
قسما واحدا كما ان التقدم الزمانى يكون فى الزمان وبحسب الزمان ولكن
المعدود فى الاقسام المشهورة له بعد قسما واحدا والثانى ما يكون الضرورة
الازلية فى الدهر بمعنى ان لا يسبقها العدم فيه سواء كان سبقه العدم
فى الزمان وبحسب الذات كما فى الحوادث الزمانية اولم يسبقه العدم
الا بحسب الذات فقط كما فى العقول وغيرها ولك ان تسمى هذه الضرورة
ضرورة دهرية وهذا القسم الثانى وان اشتمل على قسمين لكن المتشابه
الكلى عدهما قسما واحدا ولا قباحة فيه والثالث ما يكون الضرورة الازلية
فى الدهر بمعنى ان لا يسبقها العدم لا بحسب الذات ولا بحسب الوجود
الواقعى كما فى قولنا مثلا ان الله سبحانه تعالى عالم قادر حى ولك ان تسمى
هذا القسم بالضرورة السرمدية مناسبا لقول الحكماء وهذا التقسيم
على الطريق الحق الثابت للحكماء المحققين واما غيرهم كطريق السيد الباقر
فلا يتأتى عليه التقسيم الثانى فان كل ممكن عنده حادث دهرى فليس
عنده للممكنات ضرورة دهرية وبهذا البيان ظهر ان الضرورة الذاتية
اعم من الازلية مطلقا والنحو الثانى المقابل للنحو الاول المذكور اولا وهو ان
يكون الضرورة بالنظر الى العلة فقط بان يكون مجعولية لها لا للذات كالوجود
بالنسبة الى الموجودات الممكنة الحادثة والقديمة وهذا النحو لا يكون معدودا
فى اقسام الضروريات المعتبرة عندهم فى الميزان ثم تقسيم الضرورة
مطلقا على المعنى الاعم من الذاتية لادخال الوجهات التى يعتبر فيها الى خمسة
اقسام اولها الضرورة الذاتية الشاملة للازلية والثانى الضرورة

Copyright © King Saud University